

وسواءً فبينهما وبين الآخر حسن ما ذكره كان ذلك البلاء وتعاليم
 كما أقر به لولا أن يرى ما نقله السوي عن نظرية الحال التي وهو مدرك
 كما قال في كتابه لكنه في الزيادة لم يذكر ذلك عند قضاة ما هو مقتضى
 فكان السوي وفيه من مجموع كلامها وفي حديثي روح النهج للملابي
 قوله ان يعارضونه ليعلم حصة كما أقر به والاشياء والفرق
 ظهورها عند قوله وقاسرا ما قضيت انتهى وفي الله فأنما الحال
 الرضا على رضي الله عنه هل يطيب قلب كفيه في العار أو في بلوا
 ولو في الصلوة فأجاب نعم لما علمهم شأنها وإن كان ينبغي الصلوة
 على الكف هكذا ولا ينبغي ذلك بعين من روي بل قد يقع لذي
 ذلك في الباب الواحد من التحفة وحده اعني ترجمي ثم ترجم
 خارجه وما وقع له من ذلك في التحفة قوله كمين والوزنات
 خمسة سواد ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر اربعة سواد ثم سبعة
 احمر ثلاثة سواد فعمل بتبديلها في غير السواد الأول على المعتمد
 الذي صح في التحقيق وجميع علم الكرام المتأخرين ومعلمان القطع
 لما تقدم عن التوجه لغيره فاذة شرط تمييز انتهى ثم قال فيرا اعتبار
 من نصف صفحة ولوزنات بعد القوي ضعيفان ولان فهم لوزنها
 خمسة سواد ثم خمسة حمر ثم صفحة متعة وخمس سواد
 ثم خمسة

ثم خمسة صفحة ثم خمسة متعة والفترة الأولى هي فان كانت
 الحرة في الأولى عشرة شرقة وعشر السواد وتعين صفحة الصفحة
 انتهى بحرفه فمال ما الفارق بين المسلمين وزيات بعضهم
 فرق بأن الأول مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار قالوا
 يفهم من الأول وهذا هو المراد لحد الصغرى عن الرتبة انتهى
 وفيه انه قال في الروي انما عند الاستمرار يكون فاذة شرط
 ولم يقل بذلك في الثانية فاعلم وتكون التحفة صحيحة في التحقيق
 لم ارسيا عن الصوريين المذكورين في التحقيق ولان ذكر التحقيق
 الستة الأولى على المسلمين ان خبرتين المتفاوتين عن التحفة وذكر
 الحكم كما ذكر في التحفة وهو ان بعض السواد الحمر ثم ذكر التحقيق
 محترز تعبد التحفة السابق ولكن فهم انهما فعال وانما بعد
 ستة سواد ثم ستة حمر ثم صفحة متعة في غير السواد
 ثم ذكر التحقيق مثلا في بعض النسخ بين الصغرى لم يذكر
 مثلا ما في الرتبة خمسة حمر ثم سوادا ما قطع عن
 السواد ثم ذكر التحقيق مثلا تعبد الثانية من سواد التحفة
 السابقين ولكن ليست كل الاحكام ولا في حجة التحفة
 والوزنات سوادا ثم حمر ثم سوادا كل وحدة سوادا ثم حمر

1957

Copyright © King Saud University